"مغتربو الداخل" الفئات الهامشية، تشخيص، نماذج ومعالجة

"Interior immigrants" Marginal groups, diagnosis, models and treatment

عبد اللطيف العابد

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف (الجزائر)، abdelatif_labed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 12-01-2024؛ تاريخ القبول: 2024/10/05

ملخص:من القضايا المثيرة للجدل في حقل العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا إبان العقود الأخيرة، ظهور فئات مستقطبة، اصطلح على تسميتها بالجماعات الهامشية، تعمق وجودها في سياق العولمة وتطور وسائل الاتصال والنقل وحركة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، فعادت من جديد مشكلات الحدود والأقليات وتطرف القوميات، في هذا المقال نسعى إلى تشخيص أبعاد ظاهرة التهميش وآليات إنتاجها واستمرارها في كثير من المجتمعات الدولية الحديثة وحتى المتطورة، وإلى كشف هذه الفئات التي لا تحظى بالاهتمام الكافي في المجتمع، ذلك من خلال استعراض نماذج منها في التاريخ المعاصر، وإظهار عوامل إقصائها ومظاهره، بهدف زيادة الوعي بقضايا التهميش، والتحسيس بأهمية التصدي لها، وإبراز التغييرات المطلوبة من أجل تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمعات التي تستفحل فيها الظاهرة، وتحقيق الاستقرار فيها.

اعتمدنا في بحثنا مقاربات متنوعة في معالجة الظواهر، تجمع بين التاريخ والدين والسياسة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات الهامشية؛ الإقصاء الاجتماعي؛ التمييز الطبقي؛ المنبوذون.

Abstract: From the interests of social and anthropological sciences comes the study of the classes and segments that constitute the social fabric. Of particular interest in this field in recent decades is the emergence of polarized classes, commonly referred to as marginal groups. The deepening presence of these groups within the context of globalization, and the evolution of means of communication, transportation, and both legal and illegal migration, have brought back issues related to borders, minorities, and nationalist extremism. In this article, we aim to shed light on the categories that do not receive sufficient attention in society by reviewing examples of them in contemporary history, demonstrating their factors and manifestations. The goal is to increase awareness of marginalization issues, recognize the importance of addressing them, and promote the necessary changes to reduce social and economic disparities among individuals within society, thereby achieving its stability and prosperity.In our research, we adopted diverse approaches in addressing phenomena, which combine history, religion, and politics.Keywords: Marginalized groups; Social exclusion; Class discrimination; Outcasts

1-مقدمة

لم يعد يخفى في أي جهة من العالم، ما يحصل من تجاوزات وانتهاكات بخصوص الأقليات والفئات الهامشية، وبفضل التقدم التكنولوجي الكبير في مجال حفظ الصور والمشاهد وسرعة نقلها والتغطية الكبيرة بواسطة كاميرات المراقبة من الأجيال المتقدمة، وكثافة شبكات الاتصال، لم يعد بوسع الأنظمة والحكومات التكتم وإخفاء ما يحدث من جرائم منظمة واعتداءات يغذيها التطرف الديني والطائفية في حقوق هذه الأقليات. ففي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2016 حول التنمية البشرية، أن أزيد من 250 مليون شخص في العالم هم من ضحايا التمييز على أساس الانتماء العرقي وحده فقط، أي ما يقارب 3.2 % من سكان العالم، وحسب إحصاءات هذه المنظمة أن مليارين من سكان العالم يعيشون دون المعدل الرسمي للفقر، وهم ينتسبون إلى أقليات موزعة على مختلف بلدان العالم بما فيها المتطورة. وفي تقرير لها حول التنمية البشرية سنة 2016، صرحت بأن الشعوب الأكثر تهميشا في العالم تركت لحالها (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016).

هذه الجماعات هي في الأصل نتاج لظروف وأوضاع سياسية، اقتصادية واجتماعية عرقية أو دينية بقيت عالقة،لم يستطع النظام العالمي الجديد إيجاد حلول لها، لا يكاد يخلو مجتمع من وجودها، بما في ذلك مجتمعات الدول المتطورة، وبرغم ضعف نسبة هذه الفئات وتميزها في مجتمعاتها، فإنها تشكل طرفا في تحقيق التوازنات الاجتماعية من خلال أدوارها في العلاقات وصراعها من أجل البقاء، بل قد يصل بها الأمر إلى أن تتحول إلى مركز ضغط يهدد سلطة الحكم ونسق تماسك المجتمع (قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، كان يضم أزيد من 100 قومية لم يتمكن الاتحاد من الحفاظ على وحدتها).

وفي العقود الأخيرة، في ظل انتشار مبادئ حقوق الإنسان، والجهود الأممية ومنظمات المجتمع المدني أصبح من الضروري النهوض بحقوق هذه المجموعات واتخاذ التدابير المناسبة لإدماجها، ووقف جميع أشكال التمييز والتهميش ضدها، والنظر في حقها في المواطنة، مع تجاوز الانتماءات الدينية أو الإثنية والعرقية.

بداية في هذا البحث سنعالج إشكالية مفهوم التهميش الاجتماعي، ثم نبين العوامل المساهمة في تشكيل فئة المهمشين، ومظاهر ذلك في المجتمعات عامة، كما نستعرض نماذج منها في مجتمعات ذات بيئات اجتماعية مختلفة مع مناقشتها، وفي الأخير نقترح بعض المعالجات لإدماج المهمشين وإشراكهم في الحياة الاجتماعية تفاديا لأزمات تعصف لاحقا بالمجتمعات وتعيق تنميتها، وتعكر صفو العلاقات الدولية.

2- إشكالية مفهوم التهميش الاجتماعي:

لغويا، نقول: همش الرجل: أكثر الكلام في غير صواب، وهمش القوم: تحركوا، وهمش الكتاب: علق على هامشه والهامش: حاشية الكتاب، ومن هنا اشتق القول: فلان يعيش على الهامش، أي لم يدخل في زحمة الناس، وهي عبارات محدثة (أنيس وآخرون، 1973، ص994). توسع بعد ذلك الناس في استخدامها واقترنت بكلمات وأضيفت لها ألفاظ للتعبير عن ظواهر بشرية مختلفة.

اصطلاحا، للتهميش دلالة متعددة المجالات، ثقافية، اجتماعية وحضارية، فهو يشير إلى وجود فئات من المجتمع لا يحضون بنفس الحقوقفي مزاولة أنشطتهم الحيوية، ولا يتمتعون بحرية في ممارستها:

– من جهة الفعل، فإننا نؤكد على الإجراءات والخطوات المنظمة التي على أساسها توضع موانع أمام أفراد أو جماعات للحيلولة دون حصولهم على فرص متكافئة في الاستفادة من موارد المجتمع وخدماته، من سكن وصحة وتعليم وتوظيف ومشاركة سياسية كغيرهم من أفراد المجتمع. فهو شكل من أشكال التمييز والتفرقة في تبادل المنافع بين الأفراد والمجتمع.

– أما من جهة دراسة الحالة، فهو أسلوب حياة يتكون من عدم الامتثال لقواعد المجتمع، والابتعاد عنها قدر الإمكان، إما عن طريق الاقتناع، أو بسبب المرور بسلسلة من الظروف أو الأحداث الصعبة التي أحالت فئة من الناس إلى حياة التشرد واتخاذ الشوارع والطرقات مأوى لها.

في إطار نظرية التبادل الاجتماعي، يشكل التهميش عائقا في تحقيق عملية التفاعل بين الأفراد والجماعات. ويؤثر بذلك على انتظام المجتمع وتوازنه، ويمنع تحقيق التكامل الذي تقوم عليه المصلحة العامة، وهو أن الناس بالضرورة متعاونون ومسخرون بعضهم لبعض، فيصل كل واحد إلى حاجاتهبحسب ما يقدمه لغيره وما يجلبه لنفسه من منافع.

أما إذا حددنا توصيفا للمهمش، فهو الشخص الذي يقع في أسفل التدرج الاجتماعي، والذي **تفرض** عليه عزلة أو يختارها بنفسه تمنعه من الوصول إلى حقوقه وتحرمه من القيام بدوره الذي تحدده مكانته داخل المجتمع. وأن الجماعة المهمشة، فئة داخل المجتمع لها حدود لا تتجاوزها تضبط مكانتها وأدوارها. فيكون هذا التوصيف متعلقا بالوظيفة. ومثل هذا ما حدده القانون الجزائي الفرنسي بعد ثورة 1789،في البند 270 حينأورد تعريفا للمهمشين بأنهم: " المشردون أو الناس الذين لا يمتلكون مسكنا، بعضهم دون أدوات عيش، ولا يمارسون عادة لا حرفة ولا مهنة" (بن عبد النبي 2022).

الجدل القائم حول هذا المفهوم والمتعلق بشرعية وجوده، هو بين فريقين:

• أحدهما يقر بضرورة وجوده وأن لا مناص من تفيئة المجتمع إلى درجات، وأن الفئات الدونية لا ينبغي أن يكون لها نفس حقوق وامتيازات الفئات العلوية، وذلك لقناعات دينية أو عرقية يتعصب لها معتنقوها.

• والآخر يرفض هذه التفرقة القائمة على أسباب عرقية أو دينية، التزاما بمبادئ القيم الإنسانية وبالدين نفسه.

ولكل من هؤلاء مبررات وشواهد قائمة على قواعد وقوانين وأحداث ووقائع تاريخية.

ثمة هناك جدل آخر، إذا تحدثنا عن المساواة والعدالة الاجتماعية والاندماج لهذه الفئات المهمشة، فإننا نتساءل عن **مستويات** هذه العدالة، وما هي **مجالاتها؟** وعن **درجات الاندماج وطبيعته.**

تختلف هذه المستويات والدرجات حسب القيم السائدة في مجتمع الدراسة، فما يعتقده الهندوس مثلا في بلاد الهند وما يقدسه البوذيون في اليابان وتقوم عليه عاداتهم العريقة، ليس هو ما يلتزم به المسلمون من تعاليم شريعتهم، فلا توجد قيم معيارية تجمع هذه الشعوب حول فكرة موحدة بخصوص ظاهرة التهميش الاجتماعي. فبرغم التقدم الذي أحرزته البشرية في مجال العدالة الاجتماعية منذ عهد النبوءات الأولى

ومجيء الإسلام، إلى عهد الثورات الأوروبية وصدور المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، لا تزال كثير من المجتمعات تتعصب لقيم تكرس التمييز الطبقي، وتغذي التفرقة العرقية والعنصرية.

إن مصطلح الأقلية قريب من مفهوم الجماعة الهامشية، وهو يعني في مجال علم الاجتماع: مجموعةً من الأفراد يتبعون لمجتمع ما، ويتميّزون من أغلبيّة أفراده في عدّة خصائص، قد تكون دينيّة أو قوميّة أو عرقيّة أو لغويّة ويكونون متضامنين فيما بينهم، وحريصين على تحقيق المساواة مع أغلبيّة المجتمع على المستويين القانوني والواقعي (الجبالي 2014).

غير أن مفهوم الجماعة الهامشية أكثر اتساعا من مفهوم الأقلية، فهو يشمل إضافة إلى المهمشين من الأقليات العرقية والدينية، فئات النازحين من الأرياف إلى المدن الرئيسية والذين يجعلون من الأحياء السكنية العشوائية محطات قبل الإقامة في هذه المدن، كما يشمل بعض الذين يعانون من إعاقات جسدية أو ذهنية، وتضاف المرأة في بعض المجتمعات.

مزيدا من التوضيح لهذا المفهوم فإننا نفرق بين التهميش الذي يصيب أفرادا من المجتمع والذي تتعلق أسبابه غالبا بذات الفرد، النفسية السلوكية، وبالتالي بدرجة اندماجه ومشاركته في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد الذي يتواجد فيه، وبين التهميش المنظم الذي تحكمه القوانين الرسمية وترسخه المعتقدات والقيم الموروثة في المجتمع.

لا شك أن لكل شكل منهما تأثيره البالغ في عدم تماسك المجتمع وتعطيل عجلة التنمية فيه.

3-أصول التهميش وعوامله:

تتعدد أصول التهميش وعوامله، ويقتضي فهم وتحليل الظاهرة اشتراك عدة تخصصات (مقاربة متعددة الاختصاص) وذلك من خلال تحديد أبعادها، التاريخية، السياسية، الاقتصادية، العرقية والدينية.

يتعلق البعد التاريخي بخصوصيات كل منطقة والمنظومة القيمية السائدة فيها والمتطورة عبر الأحداث والمعالم الزمنية التي مر بها المجتمع فيها. أما البعد السياسي فيرتبط بطبيعة القيادة السياسية والأنظمة التي تحكم المجتمع وتقرر مصيره، بينما تؤثر العوامل الاقتصادية بظهور تراتبية طبقية أساسها التدرج في المكتسبات المادية وحيازة الثروة من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة الأنشطة الاجتماعية والمهنية الممارسة، وفي الأخير نجد أن للمعتقدات تأثير في درجات الاستقطاب والتحرش على الفئات المستضعفة والمتميزة عرقيا، وغالبا ما يكون المعتقد الباطل عاملا مشجعا على العدوان. تختلف درجات تأثير هذه العوامل من مجتمع لآخر، وبذلك ترتيبها. ولا يخفى أن هناك حالات طوعية من الانسحاب الاجتماعي تجعل بعض الأفراد وحتى الجماعات تختار العزلة تعبيرا عن رفضهم لمعايير اجتماعية أو سياسية معينة، أو نتيجة فشل في عملية الاندماج. (عوض 2012).

وفيما يلي نستعرض أهم العوامل المكونة لظاهرة التهميش.

3. 1. الفساد السياسي

بمظاهره وامتداداته من إدارة الدولة إلى الإدارة العامة وصغار الموظفين، وانحراف ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي والمتحكمين في القرارات الكبرى بعد وصولهم إلى الحكم. هذا في ظل غياب رقابة قانونية تلزم كبار المسئولين على احترام المواثيق الدولية والدساتير والنظم المنصوص عليها.

من شأن هذا الفساد أن يتيح الفرصة للمتطرفين في توسيع نفوذهم السياسي وإزاحة المنافسين لهم وتقوية أنصارهم واستئصال المخالفين لمذهبهم أو معتقدهم. ويكون الإقصاء والتهميش مصير المنهزمين.

فسياسة تزوير الانتخابات والتلاعب بقوانينها مظهرا لبقاء طغمة حاكمة تتبنى مقاربة انتقامية لتصفية المعارضين وإقصائهم، وترجيح كفة التوازنات لصالح فئة مؤيدة لجماعات المصالح القوية، وهكذا يكون الفصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد أمرا صعبا.

3. 2.فشل التنمية الاقتصادية:

انطلاقا من كون الفساد السياسي يولد الفساد الاقتصادي، ويعيق التنمية، فيعم الفقر وتنتشر البطالة ويفقد المجتمع توازنه وتتعمق الفوارق الطبقية، ويسلط التهميش على الفئات الضعيفة. تبدو أعراض هذا التهميش في نشوء أحياء فقيرة غير مهيأة بمحاذاة المدن الكبرى، يعاني سكانها من نقص حاد في جميع حاجاتهم الضرورية. وفي هذا السياق نجد الدول الأقل تطورا تعاني في إطار انفتاحها الاقتصادي من ضغوط الدول الرأسمالية المسيطرة، وما تفرضه مؤسساتها المالية من شروطا مجحفة في إقامة مشاريع أو تقديم مساعدات، ينعكس هذا الوضع على الفئات الفقيرة من المجتمع، فتكون أكثر عرضة للإقصاء والحرمان.

من جهة أخرى يؤثر الانكماش الاقتصادي في إيجاد فئة من العاطلين ينعزلون تدريجيا عن المجتمع، إما بصفة مؤقتة بحثا عن العمل، أو بصورة مزمنة إذا ما ألفوا تلك الحال من البطالة، أو بعد الوصول إلى سن يصعب فيها بذل أنشطة بدنية.

3. 3.التطرف العقائدي والديني

يكون سببا في التهميش الجماعي والطائفي، حيث أن المحرك هنا هو مجموعة من القناعات الفكرية العقائدية يتمسك بها الأفراد ويتوارثونها عبر الأجيال ويصعب تخليص العقول من هيمنتها، حتى لو سنت قوانين وتشريعات للحد من تأثيرها. في مرحلة المد الاستعماري خلال القرنين الماضيين استخدمه الغزاة كوسيلة لإضعاف حركات المقاومة، وبالأخص في المناطق التي تتعدد فيها الأعراق والثقافات والمعتقدات. وكان الإنجليز رائدين في هذا الأسلوب، فعمقوا الخلافات بين الطوائف وشتتوا جموع الوطنيين وبقيت آثار ذلك إلى اليوم.

3. 4. العوامل الذاتية

وهي حالات تصيب الأفراد في مجتمع تتسبب في عزلهم عن مجتمعهم الذي يتواجدون فيه، كإصابتهم ببعض الأمراض التي تقعدهم وتعطل اندماجهم ومخالطتهم للناس، أو أخرى معدية تجعل الناس ينفرون منهم، أو أن يكونوا من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو من المدمنين على المخدرات أو المشروبات الكحولية، أو لشدة فقرهم وانحيازهم في أحياء غير مهيأة (بيوت الصفيح) أو المقابر. يضاف إلى ذلك المثليون ومرضى الإيدز أو حاملي مصله الإيجابي. تكثر هذه الحالات خاصة لدى أقل البلدان نموا، حيت تنعدم القدرة فيها على استيعاب كل أفراد المجتمع، ويصعب التكفل بهم.

مهما كانت عوامل التهميش فإنها تولد مجتمعا غير متجانس، يكون مهددا بعدم الاستقرار، تضعف فيه قوة الإنتاج البشري ويكثر فيه العالة والاتكاليون، لقلة تفاعل الأشخاص الهامشيين وضعف درجة مسئوليتهم.

فيما يلي نستعرض نماذج من الجماعات الهامشية الكبرى التي تخص أقاليم محددة من بلدان العالم، ثم نشير إلى النماذج الصغرى التي لا يكاد يخلو بلد من وجودها.

4- مظاهر من سياسات التهميش

من أولى السياسات المخطط لهاوالتي تنظم التهميش وتغذيه وتؤيد إقصاء الأفراد، ما يسمى بـ: " تحسين النسل " وهي أفكار تقترح تصفية الموسومين بالوضاعة، قتلا أو إجهاضا تبعا لمعيار العرق وحده، وقد صاغ هذا التعبير، السير"فرنسيس جالتون" أحد أقرباء "تشارلز داروين" عام 1883 ليشير إلى دراسة واستخدام "الإستيلاد الانتقائي" للبشر والحيوانات لتحسين النوع عبر الأجيال وحرمان الأقل صلاحية من التكاثر.

تطبيقاتها:

- في ألمانيا، زمن حكم "أدولف هتلر" حينما أجرى النازيون تجارب متطرفة على أناس أحياء لاختبار نظرياتهم الجينية، والقيام بتعقيم مئات الآلاف من الذين يرونهم غير صالحين عقليا، وقتل عشرات الآلاف من المعاقين في برنامج القتل الرحيم الإجبارية!!
- في الصين، لما أعلن زعيم الثورة الصينية "ماو تسي تونغ" ما أسماه بالثورة الثقافية، والتي استهدفت الأقليات المسلمة بحملات التشريد والتعقيم الإجباري الواسعة.
- في الولايات المتحدة الأمريكية، لما سنت الدولة في 1896 قوانين للزواج بمعايير جينية، وبموجبها تم حرمان عدد من المصابين بالصرع والعته والضعف الذهني من الزواج. كما سنت قانون تسجيل المهاجرين لمنع تدفق العرق الوضيع من أوروبا، وكذاك حملات تعقيم طوال القرن 20 للمصابين بالعته. وفي سنة 1927 أصدرت المحكمة العليا قرارا يقضي بأن ولاية فرجينيا يحق لها تعقيم من تراهم غير أكفاء، فتم تعقيم إلى غاية 1963 أزيد من 64000 شخصا قسريا.(أنوبكومار.hekmah.org)
- وأثناء محاكمات "نورمبرغ"سنة1945، للزعماء النازيين الذين عقموا أكثر من 45000 شخصا، قالوا أنهم استلهموها من الولايات المتحدة الأمريكية (أنوبكومار.hekmah.org)

وإذا كان في الظاهر أن برنامج تحديد النسل قد تراجع، فقد استمر خفاء، وما البحوث التي تجري في مجال الاستنساخ إلا مظهرا لأنشطته، كما أن البحوث المخبرية في مجال تطوير الفيروسات تعبر عن مساع خفية للقضاء على المهمشين من المسنين وذوي المناعة الضعيفة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية. وقد شاع عند عدد من المحللين المختصين بأن انتشار وباء "كوفيد 19" -بأي حال كان منشؤه -فقد وجه لتصفية شريحة يعد أغلبها من المهمشين.

5- نماذج من الجماعات الهامشية الكبرى

نستعرض فيما يلي جماعات من المهمشين تعلو نسبتها في البلدان التي تتواجد فيها، ويزيد عددها بالشكل الذي يثير الإشكال ويلفت الانتباه ويستدعي التدخل والمعالجة، ومن أبرز هذه النماذج:

5 .1:جماعة "الداليت" في الهند

تعتبر الطبقة الاجتماعية في الهند عاملاً بالغ الأهمية، إنها المؤسسة المركزية وكل شيء منظم حولها حيث ينقسم الناس في هذا النظام حسب الطبقة (فارنا) والفئة (جاتي) .(Smith, 2005)تشير فارنا إلى الطبقات الأربع التي وجدت في المجتمع الفيدي وهي:

الأولى:"البراهمن" تضم رجال الدين والكهنة ن يشرفون على التعليم ويسنون القوانين.

الثانية: " الكشاتريا" تضم قادة الجيش من المحاربين والفرسان والأشراف (أمراء).

الثالثة: "الفايشيا" تشمل التجار والفلاحين ومربيي المواشي، مهمهم إنتاجية.

الرابعة: "الشودرا" الخدام، لأصحاب الطبقات الثلاث السابقة.

هذا النظام التمييزي الطبقي صارم ومتوارث لا يزال العمل به إلى اليوم، مصدره "قوانين مانو" والكتب الهندوسية المقدسة الأخرى.

خارج هذه الطبقات، وأدنى منها، نجد فئة "الداليت" وتعني مظلوما أو محطما، اختاروا هذا الاسم لأنفسهم، تفاديا للعنف الرمزي الذي يحمله الاسم السابق الذي عرفوا به سابقا: المنبوذين، أي الخاضعين لقانون حظر المساس.يحرض قانون "مانوا" على نبذهم ويحث الطبقات الأخرى على ذلك .

يؤدي أفراد هذه الطبقة وظائف حقيرة، كتنظيف المراحيض وإزالة القمامة وكنس الطرقات والتخلص من الحيوانات النافقة كجمع جيف الأبقار المتحللة، لذلك ينظر إليهم على أنهم نجسون وملوثون ومن يلمسهم يصيبه ذلك.ومن حالات التمييز التي يشملها حظر المساس:

- منع اجتماع أفراد الطائفة مع الآخرين في المطاعم والمقاهي.
- عزلهم في مجالس خاصة في المناسبات العمومية.
- حظر دخول معابد القرية ومنازل غيرهم واستخدام الطريق العام أو ركوب الدراجات فيها.
- حظر ارتداء الأحذية وحمل المظلات أمام عناصر الطبقات العليا.
- تخصيص مقابر منعزلة لهذه الفئة.
- عزل أطفالهم في المدارس.
- عدم استغلال آبار وبحيرات القرية.
- استرقاقهم ومنحهم أجور أقل من المعايير.
- مقاطعتهم اجتماعيا في حالات التقصير في أداء الواجبات.

يعتبر غاندي وجود المنبوذين في الهند أكبر وصمة للديانة الهندوسية، ولا يقر بأن هذه الديانة تدعو حقيقة إلى النبذ وقال في تصريح له: "ولكني حتى هنا لا أعتقد أن النجاسة أو وجود المنبوذين هو جزء من الديانة الهندوسية".(سلامة موسى، 2012، ص104). غير أن فكرة الطبقية في الأصل مستقاة من الكتاب المقدس للعقيدة الهندوسية " فيدا."

أما "بيمراو رامجي أمبيدكار"(1891– 1956)، رجل القانون والاقتصاد والسياسة الهندي، فقد أقدم سنة 1927 على إحراق نسخة من قانون"مانو" في إحدى الولايات الكبرى، وكان مدافعا عن حقوق الداليت ومؤسس دستور 1950 وتقلد منصب وزير للقانون والعدل في البلاد. واعتبر أن قوانين " مانو" تعطي الشرعية للتمييز الطبقي وتحرض على اضطهاد الطبقات الدنيا.

في فترة الحكم البريطاني في الهند، حافظ الانجليز على هذا النظام الطبقي وسلمت المناصب الإدارية لأصحاب الطبقات العليا ثم بعد حدوث اضطرابات تحفظت وأدمجت بعضا من أبناء الطبقات الأخرى في الوظائف الحكومية. ولما استقلت الهند 1947 صار تقسيم الوظائف على أساس الطبقة أمرًا رسميًا، وحسب قوائم رسمية تُدرج فيها الطبقات والقبائل المختلفة. بذل النشطاء السياسيون والاجتماعيون جهودا كبيرة في محاربة الطبقية، وتكللت أعمالهم بدستور 1950 الذي أشرنا إليه أعلاه، ويحتوي على 385مادة، ألغى هذا الدستور بصورة قانونية ممارسة حظر المساس،(المادة 15 من الدستور) ووضع إجراءات للتمييز الإيجابي في المؤسسات التعليمية والخدمات العامة لجماعات الداليت وغيرها (سلامة موسى، 2012، ص105) .

أشار كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند أن التصنيف الطبقي شائع جدا في البلاد، وبرغم إلغاء دستور الهند 1950 هذه الطبقة وتجريم أصحاب فكرة الطبقة المنبوذة، فإن هذا النظام التمييزي الطبقي لا يزال يعمل به إلى اليوم وبالأخص في المناطق الريفية. وأن الداليت لا يزالون يتعرضون للتعذيب والاغتصاب والاعتقال التعسفي.ولفت الكاتب والباحث المعاصر الهندي، "أرفيندكومار" إلى أن ثلث المسجونين في البلاد من الداليت، وأنهم أكثر من تضرر بوباء كورونا المستجد (كوفيد 19) (عن وكالة الأناضول، التقارير).

يشكل الداليت اليوم 17 %من مجموع السكان أي ما يقارب 201 مليون نسمة، حسب آخر تعداد عام 2011 .(Nicolas Jaoul, Paris Match, 03/12/2019)

كما أن في الهند نوع آخر من التهميش يعاني منه المسلمون، تعمق منذ مجيء رئيس الوزراء "ناروندرا مودي" الذي قرر وضع قانون يحدد شروط الحصول على المواطنة بواسطة إدماج معايير دينية، أقترح تسوية وضعية المهاجرين بمختلف دياناتهم واستثنى من هذا الإجراء المسلمين، متبنيا شعار، الهند للهندوس، متجاهلا في ذلك دور المسلمين في تطوير المنطقة وإقامة الإمبراطورية الإسلامية المغولية والتي من معالمها "قصر تاج محل" الذي يصنف من عجائب الدنيا. تدل هذه السياسة على التمسك بفكرة الطائفية العقائدية والثقافة الموروثة (جريدة العالم الفرنسية، ديسمبر 2016). ويعد هذا الإجراء خرقا لدستور البلاد وعدم الالتزام بالقيم والمبادئ التي تأسست بموجبها دولة الهند المستقلة. وما تجدر الإشارة إليه أن لرئيس الوزراء هذا علاقة وطيدة بالكيان الصهيوني وتربطه بنظامهم علاقات تعاون في ظل الصراعات الإقليمية.

5 . 2:جماعة "البوراكومين" في اليابان

" بوراكومين(Burakumins) "مصطلح مهذب لكل المنبوذين من النظام الاجتماعي الإقطاعي الياباني، يعني أهل القرية وهم المنفصلون الذين كانوا يعيشون تقليديا في حي محظور، ليسوا أعضاء في أقلية

عرقية أو دينية، فكلهم يتحدثون اليابانية. إنها عنصرية متجذرة، نابعة من الممارسات والمحرمات القديمة في بلد متطور، اليابان! هؤلاء لا يمكن تمييزهم عن الآخرين، بل قد ينتمون إلى نفس المجموعات الدينية ("الشنتو" و "البوذية")، لذلك هم أقليات ثقافية، اجتماعية واقتصادية. وهما قسمان رئيسيان يختلفان في سبب نبذهما، اسمهما يحمل خطاب كراهية:

الأول: "إيتا(eta) "تعني غير أنقياء، أشخاص ارتبطت أعمالهم بما يعتقد في الثقافة اليابانية القديمة أنه يلوث الروح. مثل: عمال المقابر والجزارين ودباغي الجلود ومهن تشبهها، يحتقرها اليابانيون في عصر الإقطاعية.

الثاني: "هينين (hinin) "أي اللابشر، وهم أشخاص يمارسون كذلك مهنا منبوذة اجتماعيا، مثل: المتسولين والمغنين في الملاهي والممثلين، فضلا عن المجرمين والمحكوم عليهم واللصوص وغيرهم من أصحاب المهن المشبوهة. الأصل في منشأ هذا المعتقد أنه قدم من الصين، انطلاقا من المذهب الفكري "الكونفوشيوسي" الذي أولى عناية للجانب البشري أكثر من الروحي ووضع أصحابه تصنيفا تنازليا للبشرية على النحو التالي:

أولا: الباحثون والمفكرون

ثانيا: الفلاحون والمزارعون

ثالثا: الحرفيون والفنانون

رابعا: التجار والبائعون

لما انتقلت البوذية إلى الصين، اندمجت مع النظام الطبقي فيها، فاكتسب طابعا دينيا قانونيا، ثم انتقلت البوذية إلى اليابان وانتشرت بين النبلاء الذين رسخوا فكرة الطبقات المتعددة في البلد.أما العوام فقد تمسكوا بديانة "الشنتو"، وفي هذه الديانة أيضا ما يسمى بـ: "كيغار (kegare) "وهي حالة تتطلب تطهير النفس، كارتكاب بعض الأخطاء مثل السرقة، والغريب فيها أن موت أحد الأقارب يتطلب أيضا تطهير النفس، وكذلك الذين يجهزون الموتى لدفنهم، وبذلك كان اليابانيون مهيئين لتقبل فكرة تصنيف المجتمع (chikara,2003,p4-5).

بقي هذا التمييز في شكل عادات اجتماعية واتجاه ديني إلى أن تم تقنينها منذ بداية القرن 17 لتتحول إلى نظام إقصائي لمجموعة "البوراكومين"، بحيث لا ينتمون إلى المجتمع ولا يتم إحصاؤهم فيه.كما تم عزلهم سكنيا وإلزامهم بلباس خاص وتصرفات خاصة مع غيرهم من الطبقات الأخرى: كالتوقف ونزع القبعة والانحناء...أكثر من ذلك تم وسمهم للتشهير بهم .

منذ سنة 1868 في "العهد الميجي"، قامت حكومة الإمبراطورية بإلغاء النظام رباعي الطبقات، ومنذ سنة 1871 أصبح "الإيتا" و "الهينين" شركاء جدد واستعادوا صفة المواطنة بشكل قانوني ورسمي. وإذا كانت الحكومة قد حررتهم من هذه الدونية، فإنها قد أفقدتهم مزايا السيطرة وشبه الاحتكار للمهن والوظائف التي كانت محظورة على غيرهم من الطبقات.

في فترة ما بين الحربين العالميتين، زاد الوعي التضامني "للبوراكومين"فانتظموا في "اتحاد تحرير بوراكو"ولقوا مناصرة الأحزاب اليسارية، وتحصلوا على مكاسب، كتأهيل مناطق تواجدهم وحظر التحقيق حولهم بخصوص الزواج والتوظيف.

ومما يذكر في هذا السياق، أنه تم اكتشاف مخطوط من 300 صفحة يحدد مناطق سكنهم وأحيائهم وأسماء عائلاتهم كان يسوق بريديا، تقتنيه الشركات والعائلات المحافظة تحرزا من توظيف أو تزويج شخص منهم. وحسب تصريح "إتحادبوراكو" أن شركات كبرى تورطت بشرائه منها: Daihatsuدايهاتسو، Nissanنيسان،Hondaهوندا، وToyotaتويوتا.(وديع حسن، الفئات المنبوذة في اليابان 2021)

استمر التمييز ضدهم شديدا إلى اليوم خاصة في مجال التوظيف والتعليم والزواج من الآخرين. وتعرض أغلبهم للفقر والبؤس ومالوا إلى الانحراف وشكلوا عصابات تعرف بـ:" ياكوزا" وهي "مافيا" تمتهن النشاطات غير الشرعية مثل: القمار والاختلاس وأنشطة مالية مشبوهة. وتعد اليوم من أكبر المنظمات الإجرامية ذات النفوذ.

في دراسة للحكومة اليابانية سنة 1993، قدرت أعداد "الدو تشيكو" –وهي وصف لأماكن سكنهم– بـ:4533 حي يسكنها 892751 شخص، بينما قدرها "اتحاد تحرير بوراكو"بـ: 6000 حي، يسكنها 3 ملايين شخص (قناة فرانس 24، 2016).

يعتبر الحديث عن البوراكومين من المسائل المحظورة (الطابوهات) إذ لا يزال حصارهم قائما اجتماعيا، ولا يسمح لهم بالعمل في الوظائف الحكومية عرفا لا قانونا، وإذا عثر عليهم فإنهم يجبرون على ترك مناصبهم، ولا يتزوج منهم، وتنتقل العداوة إلى أحفادهم وإلى من يصاهرهم.

5. 3: جماعة "الأخدام" في اليمن

تمييز سلبي لمن هم في أدنى طبقة، يسمونهم "الأخدام"، أفادت إحصاءات الأمم المتحدة أن عددهم يصل إلى 3.5 مليون (تقرير الأمم المتحدة حول الأقليات)، يتوزعون على مختلف مناطق البلاد، فهم يتمركزون في المناطق الوسطى والجنوبية، القريبة من سواحل خليج عدن والبحر الأحمر: عدن، لحج، أبين، الحُديدة، تعز وإب.

يعود أساس تهميشهم إلى وجود اعتقاد أن أصولهم من نسل جنود الحبشة المحتلين لليمن خلال القرن السادس الميلادي والذين وفدوا إلى اليمن من السهول الساحلية الغربية المطلة على البحر الأحمر. بينما يصرح السيد "نعمان الحذيفي" رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين، بأن أصولهم تعود إلى "النجاخيين" المتواجدين غرب اليمن منذ القرن 11 الميلادي، بعد مجيئهم من الحبشة كمقاتلين. وتم تهميشهم بعد سقوط دولة النجاحيين في القرن 12 الميلادي، تبعا للقيم الاجتماعية السائدة، والتي تعير للنسب اعتبارا كبيرا في تصنيف سكان المنطقة، حيث أنها تضع الأصول الهاشمية في أعلى درجات التسلسل الهرمي للطبقات. بناء على هذا التصنيف يقع مجهولو الأصول في أدنى درجات التسلسل، فضلا عن كون معظم المهمشين من ذوي البشرة السمراء(The EqualRights Trust Country, p5) .

في هذا البلد العربي الإسلامي تتداخل عوامل التهميش بين العنصرية العرقية والنظام الطبقي، فهو بذلك يتميز باللاتجانس العرقي، كما يضم عددا من اللاجئين والمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي (إثيوبيا والصومال)، وأن النظام القبلي لا يزال سائدا فيه (80 بالمائة من السكان لهم انتماءات قبلية).

استمر تقسيم المجتمع اليمني منذ القدم إلى سادة وأخدام مهمشين، وذلك نتيجة تراكمات ثقافية وتقاليد سائدة عبر مئات السنين، ولم تستطع التشريعات الدينية إلغاءها بسبب سيطرة أصحاب النفوذ من الطبقات العليا. هذا التمييز تجاه المهمشين جعلهم يعيشون في تجمعات منعزلة لفترات طويلة، فهم يقطنون مناطق غير مهيأة عمرانيا، على أطراف المدن، ينقصهم التموين بالكهرباء والماء والبناءات المنظمة. في دراسة "لليونيسيف" أن 20 % فقط من البالغين منهم، له إلمام بالقراءة والكتابة، ويعاني أطفالهم في المدارس من سوء المعاملة، فيزيد تسربهم وانقطاعهم، فيوجههم أولياؤهم إلى الحياة العملية.

(The EqualRights Trust Country, p11) ووفقا لليونيسيف أيضا أن نسبة تسجيل الأطفال في المدارس عندهم لا تتجاوز 9.%.

بشكل عام، يستبعد المهمشون في اليمن من وظائف القطاع العام، باستثناء الأعمال المتدنية دون عقود عمل، كتنظيف الشوارع وإدارة النفايات، أما في القطاع الخاص، فيشتغلون بتلميع أحذية المارة وغسل السيارات وإعادة تدوير البلاستيك والخردوات... تشتد مظاهر التهميش في المناطق الريفية فيحرمون من امتلاك الأراضي والعقارات ويعملون في نظام شبه إقطاعي .

رسميا في اليمن لا يوجد قانون تمييزي، ومع ذلك يواجه المهمشون تعصبا ممنهجا في النظام القضائي وداخل الحكومة المحلية والسلطات القضائية. ولما وردت في مسودة دستور اليمن الجديد 2015 مادة واحدة تدعو إلى إجراءات للنهوض بأوضاع هذه الفئة وتعزيز اندماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن معظم القوى الوطنية اعترضت على هذه الحقوق المشروعة. وبسبب الحرب المندلعة في 2015 زاد تدهور أوضاع المهمشين، وفقدوا وظائفهم ذات الأجور المتدنية التي كانت مخصصة لهم، لتصير محل تنافس مع النازحين والمحتاجين الجدد، بل أن المهمشين تم ترحيلهم إلى ملاجئ ومخيمات لافتقارهم إلى قرى أصلية يحتمون فيها. تلك هي حال هذه الفئة التي لا تزال تعاني إلى اليوم.

6 – تحليل النماذج

مهما اختلفت هذه النماذج جغرافيا وتاريخيا، فإن العامل الثقافي والعقائدي كان لهما الأثر الكبير في تشكيل الفئات المهمشة .

ففي الهند صرح غاندي بأنه لم يطلع في كتب المعتقدات الهندوسية على تعليمات تدعو إلى نبذ فئة من المجتمع، ولكن بمرور الزمن وبموجب تطور هذا المعتقد، فقد ضم المزيد من التشريعات، وتكرست فيه فكرة الطبقية، وتأصلت في نفوس الهندوس حتى صارت قناعة لا يمكن الحياد عن قوانينها، وقد أشار إلى ذلك "سلامة موسى" حين صرح بأن النجاسة في الهند صفة المنبوذين ورثوها بحكم التقاليد (سلامة موسى، 2012، ص31) وما يمكن استخلاصه أن الهند تهيمن فيها منذ القدم ثقافة تقليدية قائمة على العادات والتقاليد، تميل إلى الثبات، وتقاوم التغير والتجديد.

ويروى عن غاندي أن أمه كانت تنصح له إذا لمس منبوذا أن يمحو النجاسة التي لحقته بأن يلمس رجلا مسلما يلقاه في الطريق، وكان يفعل ذلك احتراما لوالدته لا اعتقادا. فهل كان موجودا في معتقداتهم القديمة أخبارا عن الإسلام والمسلمين !؟ بل أن ذلك كان من قبيل معايشتهم للمسلمين والإعجاب بطهارتهم الحسية ونقاوة نفوسهم، خاصة وأن شبه القارة الهندية كانت امتدادا للحضارة الإسلامية في عهد الإمبراطورية المغولية قبل عودة الهيمنة الهندوسية. لما تعرضت البلاد لسيطرة الإنجليز، استحسنوا فيها النظام الطبقي فكانوا سببا في زيادة فاقتها. وعندما تحصلت الهند على استقلالها سنة 1947 وانفصلت عتها جمهورية باكستان الإسلامية في نفس السنة، فهل بقي النظام الطبقي في باكستان التي كانت جزءا من الهند؟ وهل يوجد فيها منبوذون؟ لا نظن أننا سمعنا قضايا مشابهة في هذه الدولة، وهو الشاهد على وجود ارتباط كبير بين الهندوسية والطبقية.

أما حديثنا عن البوراكومين في اليابان، فهو محصلة العلاقات السوسيو–اقتصادية، يتعلق التمييز فيها أساسا بالوظائف التي يمارسها الأشخاص، أو التي كان آباؤهم قد مارسوها، فكيف يحصل في بلد متطور يعد مجتمعة أكثر الشعوب مسالمة، أن يبقى متمسكا بعقائد بالية منافية لما يخدم مصالحه التنموية، إن الفئات المهمشة في اليابان لا تكاد تميزها إطلاقا عن الفئات الأخرى، لا شكلا ولا معتقدا، فالتهميش هنا متوارث، وأن النبذ ينتقل عبر العائلات، وأن جذوره التاريخية هي في الأصل أيضا دينية سياسية .

وفي اليمن البلد العربي، فإننا نلاحظ أن نسبة معتنقي الإسلام فيه عالية 99.9 %، ومما لا شك فيه أن الإسلام لا يشجع الاستعباد ويؤكد على المساواة بين الناس، والنصوص الدالة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة، فقد جاء هذا الدين ليتمم مكارم الأخلاق ويعدل ما حرفه أصحاب الديانات السابقة وما ألحقوه بالدين من معتقدات باطلة. فاليهود يعتقدون أنهم أولياء الله وأحباؤه، وبذلك يحتقرون غيرهم ويسمونهم بالأميين، وأكثر من ذلك فإنهم يستبيحون أرزاق غيرهم، وقد انتقد القرآن سلوكهم هذا:

- "وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم"(المائدة من الآية18).
- "ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل"(آل عمران من الآية 75).

لذلك نتساءل عن تمسك اليمنيين بالتقسيم العنصري، والنظرة الدونية لبعض الطبقات، قد نفسر ذلك بوجود عوائق أمام عملية التغيير تتمثل في تركيبة المجتمع اليمني المعقدة وطبيعة بنائها القبلي والثقافة التقليدية السائدة في اليمن، وبطغيان مصالح الطبقة المسيطرة، ورغبة أصحاب النفوذ في الإبقاء على امتيازاتهم بواسطة التمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة، وتعتيم قواعد الدين وتعاليمه، اتكالا على تأويلات للنصوص المرجعية بما يحافظ على تكريس سيطرة الأقوياء، وهو فهم ينبغي تصحيحه، وتقع مسؤوليته على العلماء والدعاة والسياسيين. عامل آخر هو **عدم الاستقرار** السياسي والاضطرابات المستمرة التي شهدها اليمن منذ استقلاله والتنافس على السلطة فيه بين الجماعات المدعومة سياسيا وعسكريا من أطراف خارجية، وتعد الحرب القائمة فيه منذ 2015 مظهرا لذلك.

7 –الاستنتاج والمعالجة

1 ما يستخلص من خلال معاينة ظاهرة التهميش، أنها من ملامح بنية الدول الحديثة، إذ لا يخلو بلد من مجموعات متميزة، وقد صرح "كيث هيندل" أن أقل من 10% من دول العالم من يتمتع بالتجانس الثقافي (الجبالي وآخرون، 2014، ص25)، غير أن نسبة المهمشين ودرجات التهميش تزداد حدة في المجتمعات غير المتجانسة عرقا وإثنية، كما تزيد في البلدان التي تعلو فيها نسبة المهاجرين (أي ذات النمو السكاني المتزايد أكثر بسبب الهجرة)، وذات البنية الاجتماعية المتباينة عقائديا وثقافيا .

2 وعبر التاريخ كان للمد الاستعماري الذي شهده العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية الدور الكبير في تشكيل تراتبية طبقية في بلدان المستعمرات، نتيجة المخلفات السياسة والاقتصادية، كالانقسام الإيديولوجي والصراعات المذهبية والمعاناة من الفقر والتبعية. بل أن من الأساليب التي اعتمدها المستعمرون في تثبيت نفوذهم تعميق التفرقة العنصرية وتشتيت المجتمعات، بالأخص تلك التي تتعدد فيها المعتقدات وتكثر فيها الأعراق كالحال في بلاد الهند.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد فرضت الدول الكبرى . اقتصاديا وثقافيا وماليا . نظاما عالميا جديدا، هو في الأصل مؤسس على عبودية تعاد، تستحوذ فيه قلة من سكان العالم على ثروات الأرض ومواردها المادية والبشرية، فيكون هذا النظام مساهما في أنتاج المهمشين من العاطلين والفقراء.

3 أما بخصوص مخاطر التهميش، فإن الإجراءات الممارسة ضد المهمشين والقائمة على التخلص من غير المرغوب فيهم أو الذين تراهم بلا منفعة، أو استثناؤهم من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، قد تتحول إلى ممارسات تظهر الكراهية للغرباء وتخلق لهم عقبات اقتصادية واجتماعية، بل إلى إجراءات إبادة وتطهير عرقي وحروب أهلية.

4 وتحرزا من تفاقم الوضع غير المحتمل لهذه الجماعات، ولكونهم أكثر عرضة للفقر والإصابة بالأمراض المهينة (الآيدز، الملاريا، السل، الأمراض العقلية ومختلف أعراض الإدمان)، فقد بذلت جهود دولية في إطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني واقترحت معالجات لمشكلاتهم. غالبا ما كانت في شكل توصيات لا تحمل الطابع الإلزامي.

5 وما ينبغي أن يكون منطلقا لمعالجة المشكلة، هو الاقتناع بضرورة إنشاء مجتمع متكامل على المستوى الإقليمي والدولي يسمح باندماج كل الجماعات والأفراد من أجل تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

على المستوى المحلي:

– تفعيل دور وسائل الاتصال والإعلام في تنمية الوعي بمخاطر التهميش وعوامله، وتعزيز التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل على تقليل الفجوات بين سكان البلد الواحد، وإبراز خطورة الانزلاق إلى حروب التطهير العرقي.

– أجراء حوارات وطنية بخصوص الفئات المهمشة وتأطيرها رسميا من قبل حكومات الدول المتواجدة فيها.

– تقوية القدرة التنظيمية للمجتمع المدني بالضغط على الحكومات لتبني سياسات وإجراءات فعالة لمكافحة التهميش.

– تغيير جاد في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية المتحكمة في المجتمع، وإعادة صياغة عقد اجتماعي ينظم العلاقة في المجتمع ويرجح القيم الإنسانية على التراتبية الطبقية.

– تثقيف المهمشين أنفسهم وتعريفهم بحقوقهم التي تكفلها الدساتير، وتخليصهم من الإحساس بالدونية وبضرورة تضامنهم وتكتلهم.

على المستوى الدولي:

– إعطاء أهمية للمنظومة القيمية والعدالة الاجتماعية في النظام العالمي، بدءا بحماية الأقليات **دون تحيز**، ومنح الحرية الحقيقية في مجال الدعوة إلى الحقوق المشروعة للإنسان، وإضفاء صفة الإلزامية على القرارات المتخذة في هذا الشأن على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– رفض تعميم الأحادية القطبية بمفهومها الشمولي.

– الإطلاق الفعلي لحوار الحضارات والاعتراف بمساهمة كل الأمم فيها

– إصرار الدول المانحة التي تقدم مساعدات على ضمان وصول إعاناتها إلى جميع فئات المجتمع بواسطة نظام الحصص.

الخاتمة

إن مشكلات التهميش الاجتماعي هي في الأصل مشكلات هوية، حيث ينظر إلى المهمشين أنهم دخلاء في البلد الذي يتواجدون فيه، ويتم التحريض ضدهم، فهل يعقل في حاضرنا المتطور، عصر التكنولوجيا والرقمنة، أن نجد أعدادا من السكان يقطنون مناطق داخل حدود سياسية، ويعمرون أحياء سكنية دون أن يكون لهم انتماء، وتتحدد لهم هوية؟ بل أكثر من ذلك أنهم يزاحون من السياق العام بخصوص اتخاذ القرار والسلطة ويظلون جماعة لا تملك دلائل وجودها. وبما أنهم أقلية فإن السياسيين يتعمدون تلبية رغبات الأغلبية، وتبقى أوضاع المهمشين على حالها إزاء الذين يمتلكون السلطة. ألا يشير ذلك إلى خلل في المنظومة الاجتماعية التي تحكم نظام بلد يتواجد فيه أمثال هؤلاء؟

أشرنا في النص أعلاه إلى أحد المصلحين في الهند الذين انتقدوا الطبقية وهو:"أمبيدكار" فإن هذا الزعيم اتهم الهندوسية بأنها أساس النظام الطبقي، ووجه توبيخا لغاندي، ثم تخلى عنها وتحول عقائديا إلى البوذية واهتم بفلسفتها في الهند وخارجها، العجيب في ذلك أن البوذية نفسها كانت محرضة على الطبقية وبرغم جدال هذا الزعيم بضرورة تنازل الهندوس عن باكستان للمسلمين، فإنه لم يختر طريق الإسلام، وكان أولى باعتناقه عن غيره من الديانات، وفي الأخير انتهت جهوده بتقسيم الهند.

ولا يفوتنا في الأخير أن نشير إلى بلدنا الجزائر، والتي طال فيها الوجود الاستعماري ومحاولات التفريق بين أبنائه، غير أن شعبها بقي متجانسا حافظا لوحدته وباءت كل المؤامرات العدوانية بالفشل، فليس يعاني شعبه من التهميش الطبقي على أساس العرق ولا على أساس الدين، وهذه الميزة الوحيدة لم تكن إلا للجزائر، بنما في مختلف أرجاء أغلب البلاد العربية والإسلامية الأخرى نجد مجموعات مهمشة وطبقية

عرقية أو إثنية ظاهرة، تحدثنا عن الأخدام في اليمن، وظهرت فيه نزعة انفصالية تأطرت في "الحراك الجنوبي"، وفي موريتانيا أطلق اسم "الحراطين" على عرب موريتانيا السمر، وعاشت السودان نزاعا مسلحا لما همشت فيه المحافظات الجنوبية وانتهى الأمر بتقسيم البلاد، وفي بلدان الخليج نشأت ظاهرة عديمي الجنسية، ويطلق عليهم اسم "البدون" وهم مقيمون بشكل متصل لم تعترف الحكومات بانتمائهم إلى جنسية هذه البلدان فحرموا من كل المزايا الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ازدهار هذه البلدان(عوض، 2012، ص21).

غير أن مظاهر التهميش الذي تشترك فيها تقريبا جميع البلاد العربية، هو ما يعيشه الفقراء في الأرياف والمدن، وما يتعرض له الشباب العاطلون والمتسربون مبكرا من المدارس، والأطفال العاملون والمتشردون وضحايا الصراعات العائلية والحروب الداخلية.

الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء 2، دار المعارف، مصر، 1973.
2. محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة 2012.
3. صقر الجبالي وآخرون، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، مركز إعلان حقوق الإنسان والديمقراطية" شمس" الطبعة الأولى، نابلس، فلسطين، 2014.
4. حول دراسة تاريخ الفئات الهامشية والتابعة في المجال الحضري التونسي زمن الاستعمارالفرنسي: مقاربة في المفاهيم ومناهج البحث، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الثالث– العدد الرابع –جانفي 2022.
5. سلامة موسى، غاندي والحركة الهندية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012.
6. محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي. القاهرة 2012.
7. From Night to Darker Night, Addressing Discrimination and Inequality in Yemen/ The Equal Rights Trust Country Report Series: 9 London, June 2018.
8. مفهوم الإقصاء–أديتياأنوبكومار– ترجمة، بثينة الإبراهيم . مجلة الحكمة https://hekmah.org 06/01/2021/.
9. Smith, Brian K, Jones, Lindsay, ed., "Varna and Jati", Encyclopedia of Religion (2nd ed.) (Mac Millan Reference USA) , 2005.

10. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"دستور الهند"، سفارة الهند بالقاهرة 2014.
11. التقارير/بؤساء الهند من الداليت–طائفةمنبوذة–تتعرض للتمييز.
تقرير/2010310ar.https://www.aa.com.tr/.
12. Paris Match | Publié le 03/12/2019 à 16h36.
https://www.parismatch.com/Actu/International/ Inde-la-revolte-des-intouchables-1662606.
13. Le Monde. Sophie Landrin. Publié le 06 décembre 2019 à 11h07 - Mis à jour le 06 décembre 2019 à 20h22.
14. Chikara Abe، Impurity and Death : A Japanese Perspective، UniversalPublishers: BocaRaton، 2003.
15. علي وديع حسن، الطبقات المنبوذة في اليابان–https://dkhlak.com/racism-in-japan-burakumin/06/01/21
16. أقليةالبوراكومين اليابانية، تمييز وأحكام مسبقة، من الأرشيف، 2016/12/14.https://www.france24.com/ar/20170208
17. From Night to Darker Night, Addressing Discrimination and Inequality in Yemen/ The Equal Rights Trust Country Report Series: 9 London, June 2018.
18. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2017/03/21.https://www.arabstates.undp.org
19. إديتا أنوبكومار، مفهوم الإقصاء، ترجمة بثينة الإبراهيم 02/02/2021.http://hekmah.org.